

يؤيد كلامه بالبحرور الثالث من الشروط ان يكون التيمم بطاهر من جنس
الارض لو كان بطهور او مطهر كما في التنوير لكان اولى لتخرج الارض للنجاسة
اذا جفت فانها كالماء المستعمل فتكون طاهرة في حق الصلوة دون التيمم
كالتراب والحجر والرمل والحصى والمفرة والكبريت والملح الجبلي على المفتي
به والاحمر المشوي على الاصح والزاوي الا ان تكون مقلية بالذهب وكذا
الباقوت والرمروود والزرجد والفيروزج والعقيق والبغش والمربا
على الصواب فما في الفتح من عدم الجواز به سبق فلم يترك في الدرر
ولا يبرهان لشبهه بالنبات لكونه اشجارا نابتة في فقر البحر على ما
حرره المصنف رحمه الله تعالى انتهى والمختلط بالتراب ان كانت الغلبة
للتراب يجوز التيمم به وان كانت للرماد لا يجوز نوح اقدى ومنه يعلم
حكم التراب وكذا يجوز بطين غير مغلوب بما لكن لا ينبغي التيمم به
قبل خوض فوت الوقت لسد بصير مثله بالضرورة ولو كان لا ينبغي
ظاهر كلام الزيلعي يقتضي عدم جواز التيمم بما هو من جنس الارض
اذا خالطه شئ ارضي من جنس الارض مطلقا سواء كانت الغلبة لما
هو من جنس الارض ام لا ونضه قال في المحيط اذا كان الخرف من طين
خالص يجوز وان كان من طين خالطه شئ ارضي من جنس الارض
لا يجوز كالزجاج المتخذ من الرمل وشئ ارضي من جنس الارض انتهى
وهذا اي جواز التيمم بكل ما كان من جنس الارض بالنسبة لمذهب
الامام الاعظم ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل

ونحو

وقال الشافعي لا يجوز الا بالتراب وهو رواية عن ابي يوسف كذا ذكره الثنا
ملا سكين والذي في الزيلعي وقال ابو يوسف والشافعي لا يجوز الا بالتراب
لا يصح التيمم بخو الحطب والفضة والذهب من كل ما يكثر في صير
رماد كالشجر والخططة او يقطع ويلين كالحديد والرصاص والسقدين
والزجاج وادار بالذهب والفضة خصوص المبوله منهما اما قبل البله
فيصح التيمم مادام في المعدن وكذا الحديد والنحاس لانها من جنس
الارض كما في شرح الكنتز للعيني بالمشح في ظاهر الرواية قال في الخلاصة
ويصح من وجهه ظاهر البثرة والشعر على الصحيح وانه احقر به
عما جزه الحدادي من انه لا يجب عليه مسح النجاسة وفي المجتبى ومسح
العذار شرط والناس عنه غافلون وروى الحسن عن ابي حنيفة انه الى
الرسفين وجب ظاهر الرواية قوله عليه الصلوة والسلام التيمم من بيتان
ضربة للوجه وضربة للثراعين الى المرفقين الخامس من الشرطان
تيمم بجميع اليد او باكثرها حتى لو مسح باصبعين لا يجوز ولو كرر
حتى استوعب بخلاف مسح الراس السادس من الشروط ان يكون بصريتين
بباطن الكفين ولو في مكان واحد وكذا التيمم اثنان من مكان واحد
جاز لانه لم يصح استعمالوا اذا التيمم انما يشارى بما التزق بيده قال في النهر
واذا جواز تيمم اثنان من مكان واحد فعلى وجه واحد امس بالاولى و
قول المصنف بباطن الكفين موافق لما ذكره الجبلي عن الرخصة التي يضرب
بظاهرها وباطنها والمراد من الوضع استلزامه اولا وقوم مقام

الاصح من الشروط استلزامه
وهو الوجه واليد ان الى
المرفقين مع

علم